Taqaddum
Center for Dialogue
and Peacebuilding

مركز تقدم
للحوار والتنمية وبناء السلام

دريكيش
من الحوار المجتمعي إلى أولويات التنمية المحلية

تقرير تقييم احتياجات ميداني تشاركي حول بناء السلام وتعزيز الثقة وتحديد الفرص التنموية

2026

takkadum.org
info@takkadum.org

إدارة وتيسير الفعاليات :عبد الله الغضوي، المدير التنفيذي للمركز
مكان التنفيذ :صالة فندق روز ماري، مدينة الدريكيش، محافظة طرطوس، سوريا
تاريخ التنفيذ 22–21 :تشرين الأول/أكتوبر 2026
المشاركة 45 :مشاركاً ومشاركة في اليوم الأول، و25 مشاركاً ومشاركة في اليوم الثاني
نوع المنشور :تقرير ميداني تشاركي لتقييم الاحتياجات وتحديد الأولويات التنموية
الجهة المنظمة :مركز تقدّم للحوار والتنمية وبناء السلام، بالتنسيق مع إدارة المنطقة

الملخص التنفيذي

يقدم هذا التقرير مخرجات برنامج حواري وتنموي نفذه مركز تقدّم للحوار والتنمية وبناء السلام في مدينة الدريكيش بمحافظة طرطوس، على مدى يومين متتاليين، في 21 و22 تشرين الأول/أكتوبر 2026. وجمع البرنامج بين جلسة حوارية مجتمعية تناولت تحديات المرحلة الانتقالية وبناء السلام وتعزيز الثقة والمواطنة، وورشة عمل تشاركية ركزت على تقييم الاحتياجات المحلية واستكشاف الموارد والفرص التنموية المتاحة في المنطقة.

شارك في اليوم الأول 45 مشاركاً ومشاركة، بحضور المفكر الدكتور برهان غليون ومدير المنطقة السيد أحمد الحمود، وبإدارة الدكتور عبد الله الغضوي، المدير التنفيذي للمركز. وناقش الحاضرون قضايا الثقة بين المجتمع والمؤسسات، وسيادة القانون، والمشاركة السياسية والمجتمعية، والملفات الوظيفية والمعيشية، ومخاطر خطاب الكراهية والتحريض، إلى جانب التحديات المرتبطة بالمرحلة الانتقالية ومستقبل الدولة والمجتمع في سوريا.

وفي اليوم الثاني، شارك 25 مشاركاً ومشاركة من ممثلي المجتمع المدني والجمعيات الأهلية وأصحاب المبادرات والفاعليات الأكاديمية والمجتمعية في ورشة عمل متخصصة لتحديد الاحتياجات التنموية واستكشاف إمكانات توظيف الموارد المحلية. وتناولت المناقشات قطاعات الزراعة والصناعات الريفية والسياحة والطاقة البديلة وإدارة النفايات والتدريب المهني والإعلام المجتمعي، وانتهت إلى مجموعة من المقترحات التي تحتاج إلى تقييم فني واقتصادي ومؤسسي لتحديد قابليتها للتنفيذ.

وتشير مخرجات اليومين إلى أهمية التعامل مع التنمية المحلية بوصفها أحد المسارات الداعمة لبناء السلام، من خلال تحسين فرص العمل، وتوسيع المشاركة المجتمعية، وتعزيز الثقة، وإتاحة المجال أمام السكان للمساهمة في تحديد أولويات مناطقهم.

ولا يدّعي هذا التقرير تقديم مسح إحصائي شامل أو نتائج قابلة للتعميم على جميع سكان الدريكيش؛ بل يوثق مخرجات حوار وتقييم تشاركي، ويقدم أساساً أولياً لتطوير مبادرات محلية ودراسات جدوى وخطط عمل أكثر تفصيلاً.

الكلمات المفتاحية :بناء السلام؛ التنمية المحلية؛ تقييم الاحتياجات؛ المشاركة المجتمعية؛ الثقة؛ الحوكمة المحلية؛ التعافي الاقتصادي؛ الدريكيش؛ سوريا.

أولاً: المقدمة والسياق العام

تواجه المجتمعات المحلية في المراحل الانتقالية تحديات متداخلة لا تقتصر على إعادة بناء المؤسسات أو استعادة النشاط الاقتصادي، بل تشمل أيضاً معالجة آثار الانقسام المجتمعي، وإعادة بناء الثقة، وتعزيز الشعور بالمواطنة والمسؤولية المشتركة، وتوفير الظروف اللازمة لمشاركة المواطنين في الشأن العام.

وفي السياق السوري، تبرز أهمية إيجاد مساحات للحوار المباشر تسمح بتبادل وجهات النظر حول القضايا الوطنية والمحلية، وتساعد على التعبير عن المخاوف والاحتياجات، واستكشاف مساحات الاتفاق والعمل المشترك رغم الاختلافات السياسية والاجتماعية.

انطلاقاً من هذا التصور، نظم مركز تقدّم للحوار والتنمية وبناء السلام برنامجاً حوارياً وتنموياً في مدينة الدريكيش بمحافظة طرطوس، بهدف الجمع بين مناقشة التحديات المرتبطة ببناء السلام والتماسك المجتمعي، وبين استكشاف الإمكانات التنموية المحلية التي يمكن أن تسهم في تحسين الظروف المعيشية وتوسيع فرص المشاركة والعمل.

ويستند البرنامج إلى مقاربة تعتبر أن بناء السلام لا يقتصر على معالجة النزاعات المباشرة، بل يرتبط أيضاً بقدرة المجتمع على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس حياته، وبمدى توافر الحقوق والخدمات وفرص العمل، وبوجود مؤسسات تستجيب للاحتياجات وتعمل وفق قواعد واضحة وعادلة.

ومن هذا المنطلق، لم يُنظر إلى الحوار المجتمعي والتقييم التنموي باعتبارهما نشاطين منفصلين، بل بوصفهما مسارين متكاملين: يتيح الأول فهم المخاوف والتحديات المتعلقة بالعلاقات المجتمعية والحوكمة، فيما يساعد الثاني على تحويل جانب من الاحتياجات المحلية إلى أفكار ومشاريع يمكن دراستها وتطويرها.

ثانياً: أهداف التقرير

يهدف هذا التقرير إلى توثيق مخرجات الفعاليتين، وتنظيمها في إطار تحليلي يساعد مركز تقدّم والجهات المعنية والفاعلين المحليين على الرجوع إليها والاستفادة منها في التخطيط اللاحق.

وتتمثل أهدافه الرئيسية في:

1. توثيق أبرز القضايا والمخاوف والمقترحات التي طُرحت خلال الجلسة الحوارية المجتمعية.
2. استكشاف العلاقة بين بناء السلام وتعزيز الثقة والمشاركة المجتمعية من جهة، والتنمية المحلية وتحسين الظروف المعيشية من جهة أخرى.
3. تحديد الموارد والفرص التنموية التي أشار إليها المشاركون في مدينة الدريكيش وريفها.
4. تنظيم الأفكار والمبادرات المطروحة ضمن قطاعات تنموية واضحة، بما يساعد على دراستها وتحديد أولوياتها.
5. تقديم توصيات أولية لتطوير المتابعة المؤسسية والمجتمعية، والانتقال من النقاش إلى التخطيط والتنفيذ التدريجي.
6. توفير وثيقة مرجعية أولية يمكن البناء عليها في دراسات الجدوى والتقييمات اللاحقة وخطط التنمية المحلية.

ثالثاً: المنهجية ونطاق التقييم

3.1. المنهجية المعتمدة

اعتمد البرنامج على الحوار المجتمعي المباشر والمناقشة الجماعية والعصف الذهني وتحديد الاحتياجات والفرص المحلية، ضمن مقاربة تشاركية تهدف إلى الاستفادة من خبرات المشاركين ومعرفتهم بواقع المنطقة.

وتوزعت المنهجية على مسارين متكاملين:

المسار الأول: الحوار المجتمعي .ركز على فهم التحديات المتعلقة بالثقة والمواطنة وسيادة القانون والمشاركة المجتمعية، وإتاحة المجال لطرح الأسئلة والمخاوف والتصورات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية ومستقبل المجتمع والدولة.

المسار الثاني: تقييم الاحتياجات والفرص التنموية .ركز على تحديد الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية التي يمكن الاستفادة منها محلياً، ومناقشة المعوقات التي تحول دون توظيفها، واقتراح مشاريع ومبادرات قابلة للدراسة والتطوير.

3.2.المشاركون والفعاليات

اليوم الأول – الندوة الحوارية المجتمعية، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2026

بلغ عدد المشاركين 45 مشاركاً ومشاركة. وأدار الحوار الدكتور عبد الله الغضوي، بمشاركة الدكتور برهان غليون والسيد أحمد الحمود، مدير المنطقة، وبحضور فاعليات مجتمعية وأكاديمية وأفراد من أبناء المنطقة.

تناولت الجلسة قضايا بناء السلام والثقة والمواطنة وسيادة القانون والمشاركة المجتمعية، إلى جانب التحديات المعيشية والاقتصادية والإدارية التي تشغل السكان.

اليوم الثاني – ورشة تقييم الاحتياجات التنموية، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2026

بلغ عدد المشاركين 25 مشاركاً ومشاركة، من ممثلي المجتمع المدني والجمعيات الأهلية وأصحاب المبادرات والفاعليات الأكاديمية والمجتمعية. وأدار الورشة الدكتور عبد الله الغضوي.

ركزت الورشة على استكشاف الإمكانات التنموية المحلية، وتحديد القطاعات التي يمكن أن تسهم في توفير فرص العمل وتحسين الاستفادة من الموارد، وتطوير أفكار أولية لمشاريع ومبادرات محلية.

ويشير عدد المشاركين إلى حجم الحضور في كل فعالية على حدة، ولا يمثل بالضرورة عدد الأفراد المختلفين الذين شاركوا في البرنامج كاملاً.

3.3.حدود التقييم

ينبغي قراءة النتائج الواردة في هذا التقرير ضمن حدود طبيعة الفعاليتين. فقد استند التوثيق إلى المناقشات والمداخلات والمقترحات التي ظهرت خلال الجلستين، ولم يعتمد على استبيان إحصائي ممثل للسكان، أو مقابلات منظمة مع عينة محددة، أو قياسات كمية للأثر الاقتصادي والاجتماعي.

كما لم تُستكمل، ضمن نطاق الفعاليتين، دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع المقترحة، ولم تخضع جميع البيانات المتعلقة بالموارد والأراضي والإنتاج والطلب في السوق للتحقق المستقل.

وعليه، تُعرض القضايا والمقترحات بوصفها مخرجات تشاركية أولية تستحق المتابعة والتحقق، وليست حقائق إحصائية نهائية أو أحكاماً تمثل بالضرورة جميع سكان المنطقة.

رابعاً: نتائج اليوم الأول – الحوار المجتمعي وبناء السلام

4.1. بناء السلام بوصفه مساراً مجتمعياً مستداماً

أكدت المناقشات أهمية التعامل مع بناء السلام باعتباره مساراً طويل الأمد يتطلب العمل على العلاقات المجتمعية، وتعزيز الثقة، وتوفير مساحات آمنة للحوار، ومعالجة الخلافات بوسائل سلمية.

وفي مداخلته، عرض الدكتور عبد الله الغضوي تجربة مركز تقدّم في العمل من خلال ثلاثة مسارات مترابطة: الحوار، والتدريب، والتنمية. وأشار إلى أهمية استمرار المجتمع في العمل والمبادرة رغم التحولات السياسية، وإلى إمكانية إطلاق مبادرات تنموية صغيرة تستجيب للاحتياجات المحلية وتفتح مجالات جديدة للمشاركة.

كما أشار إلى تجربة مبادرة تعليم الخياطة للسيدات بوصفها مثالاً على إمكانية الربط بين التدريب والتمكين الاقتصادي والمساهمة المجتمعية.

من جهته، شدد الدكتور برهان غليون على أهمية استعادة الثقة بين السوريين، وبناء إطار وطني مشترك يسمح بإدارة الاختلافات بطريقة سلمية، معتبراً أن الانتصار العسكري لا يكفي وحده لتحقيق أهداف الثورة إذا لم يقترن بالكرامة والحرية وتحسين الظروف المعيشية وتعزيز وحدة المجتمع.

وتعكس هذه المداخلات توجهاً نحو فهم بناء السلام باعتباره عملية تتطلب المشاركة المجتمعية، والعمل على الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي قد تعيق الاستقرار، وليس مجرد معالجة التوترات بعد وقوعها.

4.2. الثقة والمواطنة والعلاقة بين المجتمع والمؤسسات

احتلت مسألة الثقة موقعاً أساسياً في النقاش. فقد ربط المشاركون استعادة الثقة بمدى قدرة المؤسسات على الاستجابة للاحتياجات اليومية، وتوفير الخدمات الأساسية، وضمان المساواة أمام القانون، وصون الكرامة والحقوق.

كما تناولت المداخلات ما وُصف بثقافة الصمت والابتعاد عن الشأن العام، باعتبارها من الآثار التي ينبغي تجاوزها من خلال توسيع مشاركة المواطنين وإشعارهم بأنهم شركاء في تحديد مستقبل مجتمعهم.

وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى تعزيز مفهوم المواطنة المتساوية، بحيث تستند العلاقة بين المواطن والدولة إلى الحقوق والواجبات المشتركة، لا إلى الانتماءات أو المواقع الاجتماعية أو السياسية.

وربطت المناقشات كذلك بين الأمن المجتمعي وبين ضمان الاحتياجات الأساسية، بما فيها الصحة والتعليم والعمل والعيش الكريم، مع التأكيد على أن الاستقرار المستدام يتطلب معالجة الظروف التي تحد من قدرة المواطنين على بناء مستقبلهم داخل بلدهم.

4.3. سيادة القانون ومعالجة المخاوف المجتمعية

تناولت أسئلة المشاركين عدداً من القضايا التي تعكس مخاوف مرتبطة بالمرحلة الانتقالية، من بينها حالات الخطف والاختفاء التي أشار إليها بعض المتحدثين، والفصل الوظيفي، وأوضاع المسرّحين من المؤسسات العسكرية، ومخاطر التمييز وخطاب الكراهية.

وشددت مداخلات على ضرورة التعامل مع هذه الملفات وفق إجراءات قانونية واضحة، وضمان المحاسبة القضائية عند ثبوت الجرائم، وتوفير آليات عادلة وشفافة لمعالجة الملفات الوظيفية والإدارية.

وفي معرض الرد على المداخلات، عرض مدير المنطقة السيد أحمد الحمود توضيحات بشأن مراجعة توزيع الكوادر الوظيفية ومتابعة القضايا الأمنية، وأشار إلى أن ترسيخ الاستقرار يتطلب وقتاً وتعاوناً بين المجتمع والجهات المعنية.

كما أكد الدكتور برهان غليون أهمية سيادة القانون على الجميع، وضرورة أن تشمل العدالة المساواة في الحقوق والواجبات، وأن تراعي السياسات العامة احتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة.

ويشير هذا المحور إلى أهمية تحويل المخاوف التي تُطرح في اللقاءات المجتمعية إلى ملفات واضحة للمتابعة، مع التمييز بين الوقائع التي جرى التحقق منها، والادعاءات التي تحتاج إلى تحقيق، والمطالب التي تتطلب استجابة مؤسسية.

4.4. المشاركة المجتمعية واللامركزية

ناقش المشاركون أهمية إتاحة المجال أمام السكان للمساهمة في إدارة الشؤون المحلية، وبرزت فكرة تفعيل المجالس البلدية وإجراء انتخابات محلية بوصفها إحدى الوسائل الممكنة لتوسيع المشاركة وتعزيز العلاقة بين المجتمع والمؤسسات.

وأكد الدكتور برهان غليون أهمية بناء المؤسسات من الأسفل إلى الأعلى، وتفعيل دور المجتمع المدني، وخلق قنوات تسمح بنقل الاحتياجات المحلية إلى الجهات المعنية.

وتشير هذه المناقشات إلى أن المشاركة المجتمعية لا ينبغي أن تقتصر على حضور اللقاءات الحوارية، بل يمكن تطويرها لتشمل آليات منتظمة لتحديد الأولويات، ومتابعة تنفيذ المبادرات، ومراجعة النتائج، وتعزيز المساءلة المحلية.

4.5. الخطاب العام والتحريض الرقمي

تناولت المناقشات تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في العلاقات المجتمعية، والمخاوف من انتشار الخطاب الطائفي والتحريضي والمعلومات المضللة.

وأكد عدد من المتحدثين ضرورة مواجهة خطاب الكراهية والتحريض، من خلال إجراءات قانونية ومجتمعية واضحة، وتعزيز المسؤولية في تداول المعلومات.

وتبرز أهمية هذا المحور في ارتباطه المباشر ببيئة بناء السلام؛ إذ إن الحد من التحريض يتطلب، إلى جانب الأطر القانونية المنصفة، مبادرات للتوعية الإعلامية، وتشجيع الحوار، وتعزيز قدرة المواطنين على التحقق من المعلومات وتجنب إعادة نشر المحتوى الذي يفاقم الانقسام.

4.6. الخلاصة التحليلية لليوم الأول

يمكن استخلاص أربعة محاور مترابطة من مخرجات اليوم الأول:

1. **الثقة** :ترتبط بإجراءات ملموسة في العدالة والخدمات والاستجابة للمخاوف المجتمعية.

2. **المواطنة** :تتطلب ترسيخ المساواة والحقوق والواجبات المشتركة وتجاوز الإقصاء والتمييز.
3. **المشاركة** :تحتاج إلى قنوات مستمرة تتيح للمجتمع التأثير في القرارات المحلية ومتابعة تنفيذها.
4. **التماسك المجتمعي** :يتطلب إدارة الخلافات سلمياً ومواجهة التحريض وتوسيع مساحات الحوار.

وتُظهر المناقشات أن بناء السلام، وفق التصورات التي طُرحت في اللقاء، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة المجتمع على المشاركة في معالجة مشكلاته، وبمدى استجابة المؤسسات للاحتياجات والحقوق الأساسية.

خامساً: نتائج اليوم الثاني – تقييم الاحتياجات والفرص التنموية

5.1. الموارد البشرية والتعليم

أشار المشاركون إلى وجود كفاءات جامعية في الدريكيش، مع محدودية الاستفادة من جزء من هذه الكفاءات في النشاط الاقتصادي المحلي.

وطُرحت أفكار تتعلق بتطوير قطاع التعليم وتأهيل الكوادر، ودراسة إمكانية إنشاء جامعة في المنطقة، بما يراعي احتياجات السكان ومتطلبات سوق العمل.

وتشير هذه المداخلات إلى أهمية الانتقال من توصيف توافر الكفاءات البشرية إلى تقييم الفرص الفعلية لتشغيلها والاستفادة منها. ويتطلب ذلك دراسة الاختصاصات المتاحة، والمهارات المطلوبة، والقطاعات القادرة على استيعاب الخريجين، وإمكانات تطوير التدريب المهني وريادة الأعمال.

أما فكرة إنشاء جامعة، فتحتاج إلى دراسة مستقلة تشمل الطلب التعليمي، والتخصصات المقترحة، والبنية التحتية، والتكاليف التشغيلية، والموارد البشرية، والاستدامة المالية.

5.2. الزراعة والصناعات الريفية: إمكانات إحياء قطاع الحرير

ناقشت الورشة إغلاق معمل الحرير الذي وصفه المشاركون بأنه المنشأة الصناعية الوحيدة من نوعها سابقاً في المنطقة. وتركز النقاش على صعوبات مرتبطة بنقص أشجار التوت اللازمة لتربية دودة القز، وعدم توافر الهنغارات الملائمة، وارتفاع تكاليف الإنتاج.

وطُرح مقترح لزراعة أشجار التوت وإنشاء الهنغارات بالقرب من مناطق الزراعة، بما يساهم في خفض تكاليف نقل المواد الأولية ودعم سلسلة إنتاج الحرير.

كما أشار المشاركون إلى وجود مساحة تقدر بنحو 87 دونماً في منطقة ظهر الدريكيش، وصفوها بأنها أرض بائرة قابلة للبحث في إمكانات استثمارها زراعياً.

ويمثل هذا المقترح فرصة لدراسة إعادة بناء سلسلة قيمة محلية تشمل زراعة التوت، وتربية دودة القز، وإنتاج الحرير، والغزل والتصنيع والتسويق، بدلاً من التعامل مع إعادة تشغيل المعمل بوصفها خطوة منفصلة عن توافر المواد الأولية والعمالة والأسواق.

وقبل اتخاذ قرار استثماري، ينبغي التحقق من وضع الأرض وملكيتها وإمكانية استخدامها، وتقييم ملاءمة التربة والمناخ، واحتياجات المياه، وتكاليف الإنشاء والتشغيل، وحجم الطلب على منتجات الحرير، والجدوى الاقتصادية للمشروع.

5.3. السياحة الطبيعية والعلاجية

سلّط المشاركون الضوء على الموارد السياحية والطبيعية في الدريكيش، بما في ذلك المياه المعدنية والمغاور والغابات والمواقع الطبيعية التي يمكن أن تشكل أساساً لتطوير أنشطة سياحية متنوعة.

كما طُرحت أفكار للاستفادة من النباتات الطبية والعطرية، وتطوير أنشطة الاستجمام والسياحة الطبيعية، وإنشاء مسارات تربط المواقع الجاذبة ضمن برامج سياحية محلية.

وشملت المسارات المقترحة:

- مركز المدينة – حيلدنا – غابة النبي متى – حصن سليمان.
- مركز المدينة – بيت الوادي – غابة النبي متى.
- مركز المدينة – جنينة رسلان – مغارة العاصيات.
- مركز المدينة – نهر قيس وليلى.

كما نوقشت إمكانية توفير أكواخ خشبية ومنافذ لعرض المنتجات والحرف اليدوية، ومطاعم شعبية وخدمات سياحية ذات أسعار معلنة، إلى جانب أنشطة المغامرة مثل الانزلاق بالحبال والطيران الشراعي وركوب الخيل.

وتتطلب هذه المقترحات تقييماً للسلامة وإمكانية الوصول والبنية التحتية والأثر البيئي، إضافة إلى دراسة الطلب السياحي، والتراخيص اللازمة، وفرص مشاركة السكان المحليين في تقديم الخدمات.

أما إمكانات السياحة العلاجية واستخدام المياه المعدنية والنباتات الطبية، فتحتاج إلى تقييم فني وعلمي مستقل قبل اعتماد أي ادعاءات تتعلق بالفوائد الصحية أو تطوير خدمات علاجية.

5.4. الزراعة والمنتجات المحلية

ناقشت الورشة إمكانات تعزيز الإنتاج الزراعي وتطوير الصناعات المرتبطة به، مع التركيز على الحد من تلف المنتجات الموسمية وتحسين قدرة المزارعين على التسويق.

وشملت الأفكار المطروحة:

- إنشاء وحدات تبريد لحفظ الفواكه والخضار في القرى.
- تأسيس مركز للتصنيع والتغليف الغذائي يجمع المنتجات الريفية تحت هوية تجارية موحدة مرتبطة بالدريكيش.
- دراسة إنشاء معمل للعصائر والمربيات في منطقة بقعو للاستفادة من فائض البرتقال في ذروة الموسم.
- تطوير تقطير النباتات الطبية والعطرية وتصنيع المنتجات المستخلصة منها.
- زراعة أشجار ذات عائد اقتصادي وبيئي، مثل الخرنوب والغار والسماق والريحان، وفق ملاءمة كل صنف للموقع.
- دراسة استبدال بعض أصناف الزيتون بأصناف أكثر مقاومة للأمراض.
- بحث إمكانات الاستزراع السمكي في سد الدريكيش، وتطوير تربية الأبقار من خلال القروض الميسرة والرعاية البيطرية.

وتشير هذه المقترحات إلى إمكانية ربط الإنتاج الزراعي بالتخزين والتصنيع والتعبئة والتسويق، بما قد يحد من خسائر المزارعين ويزيد القيمة المضافة للمنتجات المحلية.

غير أن اختيار المشاريع ذات الأولوية يتطلب تقدير حجم الإنتاج الموسمي، والطاقة التشغيلية المناسبة، وتكاليف الكهرباء والمياه والنقل، ومتطلبات السلامة الغذائية، وقدرة السوق على استيعاب المنتجات.

5.5. الطاقة البديلة والخدمات البيئية

طُرحت خلال الورشة أفكار لاستثمار الطبيعة الجبلية للمنطقة في توليد الكهرباء من الرياح والطاقة الشمسية، مع التركيز على إمكانية إنشاء منظومة للطاقة الشمسية في هضبة ظهر الدريكيش.

كما نوقشت مشكلة النفايات، وأُشير إلى نقص مادة المازوت بوصفه أحد العوامل التي تعيق عمليات جمعها أو التعامل معها.

وشملت المقترحات تطوير مبادرات لإعادة تدوير الورق والكرتون والنفايات العضوية، والاستفادة من المعالجة العضوية لإنتاج الأسمدة الزراعية.

وتحتاج مشاريع الطاقة البديلة إلى دراسات فنية تتناول قياسات الإشعاع الشمسي وسرعة الرياح، وقدرة الشبكات، وتكاليف المعدات والصيانة والتخزين، ومتطلبات الربط الكهربائي. ولا يمكن تأكيد إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكهرباء قبل إنجاز هذه الدراسات.

أما المشاريع البيئية، فيمكن تقييمها وفق حجم النفايات المتاحة، وآليات الفرز والجمع، وكلفة التشغيل، وإمكانية بيع المواد المعاد تدويرها أو الأسمدة الناتجة عنها.

5.6. المشاريع الصغيرة والحرف والإنتاج المنزلي

ناقشت الورشة إمكانية تطوير مشاريع صغيرة تستفيد من المهارات المحلية وتوفر فرصاً اقتصادية للنساء والشباب.

وشملت الأفكار المطروحة إنشاء ورش للحرف اليدوية والبسط باستخدام بقايا الأقمشة والملابس، وإقامة ورش لإنتاج الإكسسوارات والحرف المنزلية، وتطوير مبادرات لإعادة تدوير الورق والكرتون.

كما طُرحت أفكار لإنشاء ورش للخياطة وتصنيع الألبسة والحقائب، ومعامل للألبان والأجبان، ومشاريع لصناعة الصابون والمنظفات بالاستفادة من النباتات العطرية.

وتكتسب هذه المشاريع أهميتها المحتملة من إمكانية البدء بنطاق محدود وتطوير الإنتاج تدريجياً، شرط ربط التدريب بمهارات مطلوبة في السوق، وتأمين المواد الأولية، وتحديد قنوات التسويق، وتقدير تكاليف الإنتاج والعائد المتوقع.

5.7. الاستثمار المحلي والمعوقات المؤسسية

ناقش المشاركون أسباب محدودية عودة بعض رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال إلى الاستثمار في المنطقة. وشملت المعوقات التي أشاروا إليها ضعف الثقة، وتفضيل المشاريع سريعة الربح، وتعقيد الإجراءات الإدارية.

وفي هذا السياق، أكد الدكتور عبد الله الغضوي حرص المركز على المساهمة في التنسيق مع الجهات المعنية وتيسير متابعة الإجراءات اللازمة للمبادرات الاستثمارية.

وتشير المناقشات إلى أهمية تحسين البيئة المحيطة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير المعلومات، وتوضيح إجراءات الترخيص، وتحديد الجهات المسؤولة عن المتابعة، وبناء قنوات تواصل بين المستثمرين والجهات المحلية.

ولا تقتصر معالجة هذه المعوقات على تسهيل المعاملات، بل تشمل أيضاً تعزيز الثقة، وتوفير معلومات موثوقة عن الفرص، وتطوير مشاريع تستند إلى طلب حقيقي في السوق.

5.8. شبكة الدريكيش الإعلامية المجتمعية

طرحت جمعية أصدقاء البيئة بالدريكيش مبادرة لتأسيس شبكة إعلامية مجتمعية تهدف إلى ربط المؤسسات والجمعيات والأهالي، وتسهيل تداول المعلومات المتعلقة بالفرص التدريبية والمشاريع والأنشطة المحلية.

وتشمل الفكرة تطوير قدرات الشباب في العمل الإعلامي، والاستفادة من أدوات الاتصال والذكاء الاصطناعي، مع الاعتماد على مصادر موثوقة والتحقق من المعلومات.

ويمكن لهذه المبادرة، إذا جرى تطويرها وفق خطة واضحة، أن تؤدي دوراً مساندًا للتنمية المحلية من خلال تحسين وصول السكان إلى المعلومات، وتعزيز التواصل بين المبادرات، وإبراز المنتجات والفرص المحلية.

ويتطلب إطلاقها تحديد الجهة المسؤولة عن الإدارة والتحرير، ووضع معايير للتحقق من الأخبار وحماية الخصوصية، وتحديد الموارد اللازمة للتشغيل، وآليات قياس مدى استفادة المجتمع من خدماتها.

سادساً: سلة المشاريع التنموية المقترحة

جمعت الورشة المقترحات في مجموعة من القطاعات المترابطة، ويمكن تنظيمها ضمن المحاور التالية:

القطاع	أبرز المشاريع والمبادرات المطروحة
الغذاء والتصنيع الريفي	وحدات تبريد قروية، مركز موحد لتغليف المنتجات، معمل عصائر ومربيات البرتقال
السياحة والخدمات	مسارات سياحية، خدمات الضيافة، الأكواخ، الأنشطة الطبيعية والترفيهية
الزراعة والثروة الحيوانية	زراعة التوت، التشجير الاقتصادي، النباتات الطبية، دعم تربية الأبقار، دراسة الاستزراع السمكي
الصناعة والطاقة	دراسة إعادة تشغيل معمل الحرير، ورش الخياطة، الصناعات الغذائية والمنزلية، الطاقة الشمسية وطاقة الرياح
المشاريع الصغيرة والبيئة	إعادة تدوير الأقمشة والورق والنفايات العضوية، الحرف اليدوية، إنتاج الأسمدة
الإعلام المجتمعي	تأسيس شبكة الدريكيش الإعلامية المجتمعية لدعم تداول المعلومات والفرص والمبادرات

ولا تمثل هذه القائمة مشاريع معتمدة أو ممولة، بل حصيلة أفكار طُرحت خلال الورشة. ويظل الانتقال إلى التنفيذ مشروطاً بتحديد الأولويات، وإجراء دراسات الجدوى، وتعيين الجهات المسؤولة، وتوفير التمويل والتراخيص اللازمة.

سابعاً: التوصيات وخطة العمل المقترحة

استناداً إلى مخرجات اليومين، يقترح التقرير مجموعة من الخطوات العملية التي يمكن لمركز تقدّم والفاعلين المحليين والجهات المعنية دراستها وتطويرها.

7.1. على مستوى الحوار وبناء السلام

1. الاستمرار في تنظيم جلسات حوارية دورية في الدريكيش وبلدات محافظة طرطوس، مع توثيق المخرجات وتحديد القضايا التي تحتاج إلى متابعة.
2. تطوير آلية لتواصل المجتمعي تضم ممثلين عن الشباب والنساء والجمعيات والأكاديميين وأصحاب المبادرات، بما يساعد على نقل الاحتياجات إلى الجهات المعنية.
3. إنشاء سجل للقضايا المجتمعية التي تُطرح خلال اللقاءات، يتضمن وصف القضية والجهة المعنية بالمتابعة والإجراءات المقترحة وحالة التقدم.
4. دعم مبادرات المواطنة المتساوية ومواجهة خطاب الكراهية والتحريض، وتعزيز الوعي الإعلامي والتحقق من المعلومات.
5. تشجيع الحوار بين المجتمع والإدارة المحلية حول الخدمات والملفات الوظيفية والأمنية، مع مراعاة الخصوصية والضمانات القانونية للأفراد.

7.2. على مستوى التنمية والاقتصاد المحلي

1. إعداد قائمة أولويات تنموية بالتشاور مع السكان والبلدية والجمعيات والفاعلين الاقتصاديين.
2. إجراء دراسات جدوى أولية للمشاريع التي تبدو قابلة للتطوير، مع إعطاء اهتمام لمعمل الحرير وزراعة التوت ووحدات تبريد المنتجات الزراعية.
3. تقييم إمكانات إنشاء مركز للتصنيع والتغليف الغذائي، ومعمل للعصائر والمربيات، بما ينسجم مع حجم الإنتاج الفعلي واحتياجات السوق.
4. إجراء تقييم فني للموارد السياحية والطبيعية، ووضع تصور متكامل للمسارات والخدمات السياحية.
5. دراسة إمكانات استثمار النباتات الطبية والعطرية، وتحديد الأصناف والمنتجات الممكنة والأسواق المستهدفة.
6. تقييم المشاريع المقترحة للطاقة الشمسية والرياح من الناحيتين الفنية والاقتصادية قبل اتخاذ قرارات استثمارية.

7. دعم التدريب المهني والمشاريع الصغيرة، مع ربط البرامج التدريبية بفرص العمل الفعلية وقنوات التسويق.

7.3. على مستوى الاستثمار والحوكمة المحلية

1. بحث إمكانية إنشاء لجنة تنسيق محلية تضم ممثلين عن الإدارة المحلية والبلدية والمجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين.
2. تطوير نقطة إرشاد للمستثمرين وأصحاب المبادرات توضح متطلبات الترخيص والجهات المختصة والإجراءات اللازمة.
3. تحديد العقبات الإدارية التي تواجه المشاريع المحلية، ورفع مقترحات عملية لمعالجتها بالتنسيق مع الجهات المختصة.
4. دراسة آليات توسيع المشاركة المجتمعية في تحديد أولويات الخدمات والتنمية المحلية، بما يتوافق مع الأطر القانونية والمؤسسية المعمول بها.

7.4. على مستوى الإعلام المجتمعي

1. تطوير تصور تشغيلي لشبكة الدريكيش الإعلامية المجتمعية، يحدد أهدافها وفريق العمل وآليات التحرير والتحقق من المعلومات.
2. إطلاق مرحلة تجريبية محددة المدة، تتضمن نشر الفرص التدريبية والأنشطة والمبادرات المحلية.
3. تدريب مجموعة من الشباب على التوثيق والإنتاج الإعلامي والتحقق من المعلومات والاستخدام المسؤول لأدوات الذكاء الاصطناعي.
4. وضع مؤشرات لقياس وصول المعلومات إلى السكان ومدى مساهمة الشبكة في الربط بين المبادرات المحلية.

7.5.إطار زمني أولي للمتابعة

المرحلة	الإجراءات المقترحة	المخرج المتوقع
المرحلة الأولى: خلال 1–3 أشهر	تشكيل فريق متابعة، مراجعة المقترحات، جمع البيانات الأساسية	قائمة أولويات موثقة وخطة متابعة
المرحلة الثانية: خلال 3–6 أشهر	إعداد دراسات جدوى أولية، التواصل مع المستثمرين والجهات المختصة	ملفات مشاريع أولية وتقديرات للتكاليف والاحتياجات
المرحلة الثالثة: خلال 6–12 شهراً	تطوير المشاريع ذات الأولوية وتأمين الشراكات والتمويل اللازم	مبادرات تجريبية قابلة للتنفيذ بحسب الموارد المتاحة
المرحلة الرابعة: متابعة دورية	مراجعة النتائج وتقييم المشاركة والأثر الأولي	تقارير متابعة وتوصيات لتعديل الخطط

هذا الإطار الزمني مقترح للتخطيط، وليس جدولاً زمنياً معتمداً أو التزاماً بالتنفيذ. وتبقى المدد الفعلية مرتبطة بقدرات الجهات المعنية والتمويل والتراخيص ونتائج دراسات الجدوى.

ثامناً: مقترح لمؤشرات المتابعة والتقييم

لتعزيز القيمة المرجعية للتقرير، يمكن اعتماد مجموعة من المؤشرات عند الانتقال إلى مرحلة التنفيذ. وينبغي تحديد خط أساس لكل مؤشر قبل قياس التغير، وعدم اعتبار المؤشرات المقترحة نتائج تحققت بالفعل.

مؤشرات المشاركة والحوار:

- عدد جلسات الحوار المنفذة وعدد المشاركين فيها.
- تنوع المشاركين من حيث الفئات العمرية والجنس والقطاعات المجتمعية.
- عدد القضايا التي جرى توثيقها وتحويلها إلى مسارات متابعة.
- نسبة القضايا التي تلقت استجابة موثقة من الجهات المعنية.

مؤشرات التنمية المحلية:

- عدد المشاريع التي استكملت دراسات الجدوى الأولية.
- عدد المبادرات التي حصلت على التراخيص أو التمويل اللازم.
- عدد فرص العمل التي أُنشئت فعلياً، مع التمييز بين الفرص الدائمة والموسمية.
- حجم المنتجات الزراعية التي يجري تخزينها أو تصنيعها محلياً، عند توافر بيانات موثوقة.

مؤشرات بناء الثقة والمشاركة:

- مستوى رضا المشاركين عن فرص التعبير والحوار.
- مدى انتظام قنوات التواصل بين المجتمع والجهات المحلية.
- عدد المبادرات المشتركة التي تجمع بين مؤسسات محلية وجمعيات وفاعلين اقتصاديين.

ويُستحسن جمع هذه البيانات بصورة دورية ونشر نتائجها وفق منهجية واضحة، مع حماية البيانات الشخصية وعدم استخدام مؤشرات المشاركة وحدها بوصفها دليلاً على تحسن الثقة أو تحقق السلام.

تاسعاً: الخلاصة

أظهر البرنامج الحواري والتنموي في الدريكيش أهمية الجمع بين الحوار المجتمعي والتخطيط التنموي في معالجة التحديات التي تواجه المجتمعات المحلية خلال المرحلة الانتقالية.

فقد أتاحت جلسة اليوم الأول مساحة لمناقشة قضايا الثقة والمواطنة وسيادة القانون والمشاركة المجتمعية، فيما ساعدت ورشة اليوم الثاني على تحديد مجموعة من الموارد والفرص التنموية والأفكار المتعلقة بالزراعة والسياحة والصناعة والطاقة والمشاريع الصغيرة والإعلام المجتمعي.

وتشير المخرجات إلى أن تحويل هذه الأفكار إلى نتائج ملموسة يتطلب مساراً منظماً يبدأ بتحديد الأولويات، والتحقق من البيانات، وإجراء دراسات الجدوى، وبناء الشراكات، وتحديد المسؤوليات، ثم متابعة التنفيذ وتقييم النتائج.

كما تبرز أهمية ألا يقتصر بناء السلام على معالجة الخلافات الاجتماعية أو الدعوة إلى المصالحة، بل أن يرتبط بتوسيع المشاركة، وتحسين الظروف المعيشية، وإتاحة فرص العمل، وتعزيز المساواة أمام القانون، وبناء قنوات تواصل مستمرة بين المجتمع والمؤسسات.

وبذلك، يشكل هذا التقرير توثيقاً أولياً لمخرجات حوار وتقييم تشاركي في الدريكيش، وأرضية يمكن البناء عليها لتطوير دراسات أكثر تفصيلاً ومبادرات تنموية محددة. وتكمن قيمته المرجعية في توثيق ما طُرح، وتوضيح ما يحتاج إلى تحقق، وفتح مسار للمتابعة المؤسسية والمجتمعية.

إن الانتقال من الحوار إلى العمل، ومن الأفكار إلى المشاريع المدروسة، هو الاختبار العملي لقدرة المبادرات المحلية على الإسهام في التعافي الاقتصادي وتعزيز الثقة والاستقرار المجتمعي.

ملاحظة منهجية :يوثق هذا التقرير مخرجات جلسة حوارية وورشة عمل تشاركيتين. وتُعرض المقترحات والبيانات الواردة فيه وفق ما طُرح خلال الفعاليتين، ولا تُعد بديلاً عن المسوح الميدانية أو الدراسات الفنية والاقتصادية المستقلة. وتحتاج البيانات المتعلقة بالموارد والأراضي والجدوى الاستثمارية والآثار المتوقعة إلى التحقق قبل اعتمادها في الخطط التنفيذية.

جميع الحقوق محفوظة. مركز تقدّم للحوار والتنمية وبناء السلام ©